الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNFPA

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

© FatCamera/E+ via Getty Images

المصفوفة القطرية 2025
العراق

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضم العراق إلى اتفاقية سيداو عام 1986 مع التحفظ على الفقرتين (و) و(ز) من المادة 2 (تدابير السياسة العامة وتعديلات القوانين)، والمادة 16 (الزواج والحياة الأسرية) والمادة 29(1) (إدارة الاتفاقية والتحكيم في المنازعات). وفي عام 2014، سحب العراق تحفظه على المادة 9 (الجنسية).

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

تنص المادة 14 من الدستور لسنة 2005 على أن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

تنص المادة 45(2) من الدستور على أن تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون وتعزز قيمها الإنسانية النبيلة وبما يساهم في تطوير المجتمع وتمنع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان.

ووفق أحكام المادة 13(ثانياً) من الدستور، يعتبر أي نص أو قانون يتعارض مع أحكامه باطلاً. وعليه يعتبر كل عرف مخالف للدستور باطلاً حكماً.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

بموجب المادة 41 من الدستور، العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم وينظّم ذلك بقانون. غير أن الدستور لا يتناول صلاحية قانون الأحوال الشخصية الاتحادي في حال تعارضه مع الأحكام الدستورية.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

لا يحدّد القانون صراحةً ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية. ومع ذلك، وعلى الرغم من القانون الصادر عام 1981 الذي حظر المحاكم القبلية، تشير مصادر ثانوية إلى تطبيق القانون القبلي في الممارسة العملية بغياب حكم القانون في العراق.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

بموجب المادة 14 من الدستور، العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. لكن هذه المادة لا تفرق بين التمييز المباشر وغير المباشر. ويعرّف قانون العمل لسنة 2015 التمييز المباشر بأنه أي تفريق أو استبعاد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو المذهب أو الرأي والمعتقد السياسي أو الأصل أو القومية.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

وُضعت استراتيجية وطنية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي 2018-2030. حالياً، يتم تنفيذ الاستراتيجية بإشراف الآلية الوطنية، المتمثلة بدائرة تمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، عبر فريق شُكِّل لهذا الغرض وبالتنسيق مع المؤسسات الحكومية المعنية والمنظمات المحلية والدولية.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

يلزم قانون الموازنة العامة لسنة 2021 في المادة 28(سادساً) الدولة بإدراج برامج تستجيب للنوع الاجتماعي. ولكن ليس هنالك من تعهدات واضحة بإنفاذ التشريعات ذات الصلة بمناهضة العنف ضد النساء.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

تتضمن السياسة الصحية الوطنية 2014-2023 حكماً عاماً ينص على أن الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل هي أولوية. كذلك، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات (2021-2025)، بالإضافة الى التدخلات الرئيسية الخاصة باستراتيجية الصحة الإنجابية وحديثي الولادة والأطفال واليافعين للأعوام 2021-2022 والتي هي امتداد للخطة الاستراتيجية 2016-2020، مع وجود التخصيص المالي لها.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

تنص المادة 3(2) من قانون الإحصاء العراقي لسنة 2014 على أن تشمل أهداف الجهاز المركزي للإحصاء تبني منظور النوع الاجتماعي في إجراء الدراسات والمسوح وإعداد البيانات الإحصائية والتقارير السنوية، واستخدامها لأغراض إحصائية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

تنص المادة 19(11) من الدستور على أن تنتدب المحكمة محامياً للدفاع عن المتهم بجناية أو جنحة لمن ليس له محامٍ يدافع عنه وعلى نفقة الدولة. وتنصّ المادة 144 من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 على أن ينتدب رئيس محكمة الجزاء الكبرى محامياً للمتهم في الجنايات إن لم يكن وكّلَ محامياً عنه، وتحدّد المحكمة أتعاب المحامي عند الفصل في الدعوى. وتنص المادة 123 من قانون أصول المحاكمات الجزائية على وجوب تعيين محامٍ منتدب للمتهم منذ فترة التحقيق الابتدائي في دعاوى الجنح والجنايات.

وقد صدر مؤخراً قانون المساعدة القانونية رقم 7 لسنة 2024، الذي يهدف إلى مساعدة ضحايا الجرائم الجنسية، وضحايا الإتجار بالبشر، وضحايا الإبتزاز الإلكتروني، والنازحين والمهجرين، من بين فئات مستفيدة أخرى. وتم إقرار قانون المساعدة القانونية رقم 7 لسنة 2024.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

ينص قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 على منح المعونة القضائية للفقراء الذين لا يقدرون على تحمّل الرسوم القضائية في الدعاوى أو الطعون التي ترفع عنها بمقتضى القانون. ويقدم طلب المعونة القضائية الى المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى أو الطعن.

للمعونة القضائية في مركز كل من محاكم الاستئناف وتمنح المعونة إذا كان أحد طرفي الدعوى معسراً عاجزاً عن دفع اتعاب المحاماة أو إذا طلبت إحدى المحاكم تعيين محام عن متهم. وينظّم القانون أتعاب المحامين التي تدفعها إما نقابة المحامين أو تحكم بها المحكمة. وفي عام 2025، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لصحة النساء والأطفال واليافعين في العراق.

وينص قانون المحاماة على تشكيل لجنة للمعونة القضائية في مركز كل من محاكم الاستئناف وتمنح المعونة إذا كان أحد طرفي الدعوى معسراً عاجزاً عن دفع اتعاب المحاماة أو إذا طلبت إحدى المحاكم تعيين محام عن متهم.

وينظّم القانون أتعاب المحامين التي تدفعها إما نقابة المحامين أو تحكم بها المحكمة.

وفي عام 2024، أقرّ العراق قانون المساعدة القانونية الذي يُعنى بفئات محددة ويهدف إلى التوعية بالحقوق الدستورية والقانونية والضمانات وممارستها. وينص هذا القانون على تقديم الاستشارة القانونية، والتسوية الودية بين أطراف النزاع، وكتابة عرائض الدعاوى واللوائح، والتمثيل أمام المحاكم والجهات الإدارية.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب للحصول على جواز السفر؟

تنص المادة 5 من قانون جوازات السفر على أنه يحق لكل عراقي الذي أكمل الثامنة عشرة من عمره الحصول على جواز سفر، بدون فرض أي قيود على المرأة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة هوية؟

تنص المادة 34 من قانون البطاقة الوطنية على أن تتولى مديرية الجنسية والمعلومات المدنية إصدار بطاقة لكل عراقي مدون في نظام المعلومات المدني تسمى البطاقة الوطنية وتحمل رقماً تعريفياً خاصاً، بدون فرض أي قيود على المرأة.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

لا يتضمن قانون الإجراءات المدنية أي قيود على المرأة للشروع في الإجراءات القانونية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

لا يشترط قانون الأحوال الشخصية على المرأة البالغة الحصول على إذن الولي للزواج. وتنص المادة 9(1) على أنه لا يحق للأقارب منع من كان أهلاً للزواج بموجب أحكام هذا القانون من الزواج. ولا تُشترط موافقة ولي الأمر إلا في حالات الزواج دون السن القانونية (بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة).

ويتبنى القانون المدني العراقي مبدأ حرية التعاقد.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

لا يتضمن قانون الإجراءات المدنية أي قيد على شهادة المرأة. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 6 من قانون الأحوال الشخصية الاتحادي على ضرورة شهادة شاهدين يتمتعان بالأهلية القانونية لعقد الزواج، بدون أي تفريق بين الرجل والمرأة.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

تتناول المواد من 77 إلى 99 من القانون المدني قواعد تنظيمية متعلقة بالعقود والحق في إبرامها، وهي محايدة من حيث نوع الجنس ولا تتضمن أي قيود على المرأة. علاوة على ذلك، يتبنى القانون التجاري لغة محايدة أيضاً.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

تنص المادة 106 من القانون المدني العراقي على أن سن الرشد هي ثماني عشرة سنة كاملة، بدون فرض أي قيود على المرأة. ويستخدم القانون التجاري لغة محايدة من حيث الجنس ولا يتضمن أي قيود على امتلاك النساء الأعمال التجارية أو تسجيلها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

تنص المادة 93 من القانون المدني على أن كل شخص مؤهل للحصول على عقد ما لم يحدّد القانون عدم أهليته أو يقيده. ولا يتضمن القانون أي حكم يقيّد المرأة من التملك أو إدارة الممتلكات.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

تنص المادة 20 من الدستور على أن للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتّع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح. وبحسب المادة (16)، إن تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

تنص المادة 48 من الدستور على أن السلطة التشريعية الاتحادية تتكون من مجلس النواب ومجلس الاتحاد. حسب قانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020، تكون نسبة تمثيل النساء بما لا يقل عن 25 في المائة من عدد أعضاء مجلس النواب وكذلك 25 في المائة من عدد أعضاء مجلس النواب في كل محافظة.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

لا يوجد قانون يحظر أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة في السياسة و/أو الانتخابات.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

لا يوجد قانون اتحادي في العراق يؤمّن الحماية في حالات العنف الأسري.

وفي إقليم كردستان، أُقر قانون مناهضة العنف الأسري رقم 8 لسنة 2011 الذي يتضمن تعريفاً واسعاً للعنف الأسري، بما في ذلك العنف الجسدي والجنسي والنفسي، باستثناء العنف المالي أو الاقتصادي. ويمنح القانون المرأة تدابير حماية ويعاقب على خرقها.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

لا يوجد قانون اتحادي في العراق يؤمّن الحماية في حالات العنف الأسري.

وفي إقليم كردستان، أُقر قانون مناهضة العنف الأسري رقم 8 لسنة 2011 الذي يتضمن تعريفاً واسعاً للعنف الأسري، بما في ذلك العنف الجسدي والجنسي والنفسي، باستثناء العنف المالي أو الاقتصادي. ويمنح القانون المرأة تدابير حماية ويعاقب على خرقها.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

لا يوجد قانون اتحادي في العراق يؤمّن الحماية في حالات العنف الأسري.

وفي إقليم كردستان، أُقر قانون مناهضة العنف الأسري رقم 8 لسنة 2011 الذي يتضمن تعريفاً واسعاً للعنف الأسري، بما في ذلك العنف الجسدي والجنسي والنفسي، باستثناء العنف المالي أو الاقتصادي. ويمنح القانون المرأة تدابير حماية ويعاقب على خرقها.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

لا يوجد قانون اتحادي في العراق يؤمّن الحماية في حالات العنف الأسري.

وفي إقليم كردستان، أُقر قانون مناهضة العنف الأسري رقم 8 لسنة 2011 الذي يتضمن تعريفاً واسعاً للعنف الأسري، بما في ذلك العنف الجسدي والجنسي والنفسي، باستثناء العنف المالي أو الاقتصادي. ويمنح القانون المرأة تدابير حماية ويعاقب على خرقها.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

لا توجد أحكام ذات صلة بأوامر الحماية في القوانين العراقية.

وتنص المادة 4 من قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كردستان على أنه في حالة انتهاك أمر حماية، يعاقَب المخالف بالحبس مدة لا تزيد على 48 ساعة أو بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة ألف دينار.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

تنص المادة 128 من قانون العقوبات على عقوبة مخففة لمرتكبي جرائم الشرف. وتنص المادة 409 على تخفيف العقوبة لمن فاجأ زوجته أو أحد محارمه في حالة الزنا فقتلهما أو قتل أحدهما أو اعتدى عليهما أو على أحدهما.

وعُدلت هذه المادة في إقليم كردستان العراق بحيث لا يكون قتل أو إيذاء النساء بذريعة الشرف عاملاً مخففاً (القرار رقم 59 لسنة 2000).

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟

بموجب المادة 377 من قانون العقوبات، يعاقب بالحبس الزوجة الزانية ومن زنا بها، ويعاقَب بالعقوبة ذاتها الزوج إذا زنا في منزل الزوجية.

هل يُعرَّف التحرُّش الجنسي في أي تشريع؟

يحظر قانون العمل التحرُّش الجنسي في أماكن العمل، ويحظر قانون العقوبات في المادتين 400 و402 بعض أشكال التحرُّش الجنسي مثل ارتكاب فعل مخل بالآداب العامة، أو القيام بأعمال مخلة بالآداب العامة، أو الاعتداء على امرأة في مكان عام.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

تعرّف المادة 393 الاغتصاب بأنه فعل مواقعة أنثى بدون رضاها أو "اللواط" بذكر أو أنثى بغير رضاه أو رضاها.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

تجيز المادة 398 من قانون العقوبات لمرتكب الاغتصاب بالإفلات من العقاب إذا عقد زواجاً صحيحاً مع المجني عليها، ويوقف تحريك الدعوى والتحقيق فيها والإجراءات الأخرى. وإذا كان قد صدر حكم في الدعوى أوقِف تنفيذه.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

لا يعتبر الاغتصاب الزوجي جريمة، مع أن الزوج ملزم عموماً بعدم إيذاء زوجته. ويمكن المساءلة عليه بموجب أحكام المادتين 412 أو 413 من قانون العقوبات المتعلقتين بالإيذاء.

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

لا يوجد قانون وطني في العراق يحظر ختان الإناث.

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

لا يوجد نص في القانون يجرم العنف في الفضاء الإلكتروني، ولكن يمكن الاستئناس بالمادة 430(1 و2) من قانون العقوبات التي تعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على سبعة سنوات أو بالحبس كل من هدد آخر بارتكاب جناية ضد نفسه أو ماله أو ضد نفس أو مال غيره أو بإسناد أمور مخدشة بالشرف أو إفشائها.

هل يجرم القانون العمل بالجنس والبغاء؟

يحظر البغاء بموجب قانون مكافحة البغاء رقم 8 لسنة 1988.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

يحظر قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 28 لسنة 2012 الاتجار بالبشر ويتناول تدابير الوقاية والحماية. واعتمد برلمان إقليم كردستان – العراق هذا القانون عام 2018.

وفي عام 2021، اعتمد العراق قانون الناجيات الأيزيديات بهدف تعويض وتأهيل ورعاية الناجيات اللواتي تعرضن إلى جرائم العنف الأسري مثل الاختطاف، والاستعباد الجنسي، والبيع بالسوق، وإلحاق الأذى الجسدي والنفسي وغيرها من الجرائم. ويتضمن هذا القانون أحكاماً تهدف إلى منع تكرار ما حصل مع تلك الناجيات.

وقد صادق العراق مؤخراً على البروتوكول العربي لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال، وذلك بموجب القانون رقم 4 لسنة 2024.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

تعرّف المادة 1(25) من قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 التمييز المباشر بأنه "أي تفريق أو استبعاد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو المذهب أو الرأي والمعتقد السياسي أو الأصل أو القومية". وتحظر المادة 8 أي مخالفة أو تجاوز لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة وأي تمييز مباشر أو غير مباشر بين العمال. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 11 على أنه "للعامل حق اللجوء إلى محكمة العمل للتقدم بشكوى عند تعرضه إلى أي شكل من أشكال العمل الجبري أو التمييز أو التحرُّش في الاستخدام والمهنة".

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

تنص المادة 53(5) من قانون العمل على الحق في الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

تُلزم المادة 53(5) من قانون العمل صاحب العمل بدفع أجر متساوٍ للنساء والرجال عن العمل المتساوي القيمة.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

تحظر المادة 85(2) من قانون العمل عمل المرأة في الأعمال الخطرة أو الشاقة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

تحظر المادة 86 من قانون العمل عمل المرأة ليلاً إلا إذا كان العمل ضرورياً أو بسبب قوة قاهرة أو للمحافظة على مواد أولية أو منتجات سريعة التلف.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

صحيح أنه لا يوجد حكم واضح في قانون العمل يحظر على وجه التحديد إنهاء العمل بسبب الحمل، ولكن يمكن الاستناد الى البند السادس من المادة 87 من قانون العمل التي تنص على أنه يضمن للأم العاملة في نهاية إجازة الحمل والوضع والأمومة العودة إلى نفس عملها أو عمل مساوٍ له وبنفس الأجر.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

بموجب المادة 87 من قانون العمل، يحق للمرأة العاملة إجازة أمومة مدفوعة الأجر من صاحب العمل لمدة 14 أسبوعاً، بيد أنه ما من كفالات للامتثال لهذا الشرط القانوني. ويحق لموظفات الخدمة المدنية إجازة وضع لمدة ستة أشهر براتب كامل ولمدة ستة أشهر بنصف راتب.

وفضلاً عن ذلك يمدد القانون في البند الرابع من المادة 87 إجازة ما قبل الولادة بمدة مساوية للمدة الفاصلة بين التاريخ المفترض للولادة وتاريخها الفعلي دون تخفيض فترة الاجازة الإلزامية بعد الولادة. لا بل يجوز، بحسب البند الخامس من المادة نفسها للجهة الطبية المختصة أن تقرر جعل مدة الإجازة المنصوص عليها في البند الأول من المادة الآنف ذكرها مدة لا تزيد عن تسعة أشهر في حالة الولادة الصعبة أو ولادة أكثر من طفل واحد أو ظهور مضاعفات قبل الوضع أو بعده. وتكون المدة الزائدة عما منصوص عليه في البند الثاني من المادة ذاتها إجازة مضمونة تطبق عليها أحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي، كما يضمن القانون لها في البند السادس في نهاية إجازة الحمل والوضع والأمومة العودة الى نفس عملها أو عمل مساو له وبنفس الأجر.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

لا ينص قانون العمل على إجازة أبوة. وتمنح المادة 82 منه العامل إجازة لأسباب شخصية مثل الزواج، وزواج الابن/الابنة، والحج، وغيرها من الحالات، ولكن ليس لولادة طفل.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

تنص المادة 92(2) من قانون العمل على أن يلتزم صاحب العمل في المشاريع التي تعمل فيها العاملات بإنشاء دُور الحضانة، إما بمفرده أو بالاشتراك مع صاحب العمل في مشروع أو مشاريع أخرى بموجب تعليمات يصدرها الوزير. ولوزارة العمل، بناءً على التشريع المتعلق بنظام دُور الحضانة لسنة 1992، سلطة فتح دُور الحضانة ومنح التراخيص لكيانات القطاع الخاص والإشراف عليها. ولكن لا يشتمل التشريع على أي إعانات.

وتنص المادة 1 من قانون التعليم على أن التعليم مجاني والزامي لجميع الأولاد الذين يكملون السادسة من العمر.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

تنظِم المادة 29 من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023 سن التقاعد لكل من الجنسين. وبموجب هذه المادة، يحق للمرأة التقاعد في سن الثامنة والخمسين أو الخامسة والخمسين أو الخمسين من العمر بحسب سنوات خدمتها، فيما يستحق الرجل الراتب التقاعدي عند إكماله الثالثة والستين أو الستين أو الخمسين بحسب سنوات خدمته.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

تنظِم المادة 40 من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023 استحقاق الراتب التقاعدي. ويُشترط لاستحقاق الراتب التقاعدي ألا تكون الزوجة بعصمة رجل، وأن يكون الزوج عاجزاً بشكل كلي ودائم عن تحصيل رزقه وقد أكمل الستين من عمره.

هل تتناول التشريعات التحرُّش الجنسي في مكان العمل؟

يحظر قانون العمل التحرُّش الجنسي في مكان العمل، ويتضمن أحكاماً عدة بشأن التحرُّش الجنسي. وتحظر المادة 10 التحرُّش الجنسي في البحث عن عمل أو التدريب المهني، وتحظر أي سلوك يؤدي الى إنشاء بيئة عمل معادية أو مسيئة.

وتتضمن المادة ذاتها تعريفاً واسعاً للتحرُّش الجنسي يشمل أي سلوك جسدي أو شفهي ذو طبيعة جنسية أو أي سلوك آخر يستند إلى الجنس ويمس كرامة النساء والرجال ويكون غير مرغوب وغير معقول ومهيناً لمن يتلقاه.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرُّش الجنسي في مكان العمل؟

تتوفر أحكام الدعاوى/سُبُل الانتصاف في حالات التحرُّش الجنسي في مكان العمل، ولكن لا توجد أحكام عقابية بالفصل. وتنصّ المادة 11 من قانون العمل على أنه يحق للعامل اللجوء الى محكمة العمل للتقدم بشكوى، وتضمن سُبُل الانتصاف الجنائي والمدني فتحدّد العقوبة بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر و/أو بغرامة لا تزيد على مليون دينار لكل من خالف أحكام القانون.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

تنص المادة 3 من قانون العمل على أن القانون يشمل العمال المنزليين، وهو يوفر الحماية لعاملات المنازل من خلال حظر التمييز والعمل الجبري.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

للعامل حق اللجوء الى محكمة العمل للتقدم بشكوى عند تعرضه الى أي شكل من أشكال العمل الجبري أو التمييز أو التحرُّش في الاستخدام والمهنة (المادة 11). غير أن محكمة العمل هي كيان عام وليست كياناً متخصصاً في تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز بين الجنسين في التوظيف.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

تنص المادة 7(1) من قانون الأحوال الشخصية الاتحادي (المعدَّل لسنة 1978) على أن السن القانونية للزواج هي الثامنة عشرة. ومع ذلك، تنص المادة 8 منه على أنه يجوز للقاضي أن يأذن بزواج من أكمل الخامسة عشرة من العمر إذا ثبت له أهليته وبعد موافقة وليه الشرعي. ووفقاً للمادة 8 من القانون النافذ في إقليم كردستان، يأذن القاضي بزواج من أكمل السادسة عشرة بعد موافق وليه الشرعي.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

تنص المادة 40(3) من قانون الأحوال الشخصية الاتحادي على أنه يجوز لكل من الزوجين طلب الطلاق إذا كان عقد الزواج قد تم قبل إكمال أحد الزوجين الثامنة عشرة بدون موافقة القاضي. غير أن القانون لا يتطرق إلى مسألة صحة الزواج دون السن القانونية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

لا تتمتع المرأة بحقوق متساوية في الزواج والطلاق. ويشترط قانون الأحوال الشخصية الاتحادي على الزوج إعالة الزوجة وعلى الزوجة طاعة الزوج (المادتان 23 و25). وللزوج حق تطليق زوجته ثلاث مرات (المادة 37).

وللزوجة الحق في طلب التفريق عند توفر أحد الأسباب المحدّدة، وبإمكانها أن تطلب التفريق الاختياري (الخلع) بدون أسباب شرط تخليها عن حقوق مالية (المادتان 43 و46). وتنص المادة 23 من قانون الأحوال الشخصية الاتحادي في إقليم كردستان العراق على أن للزوجة الحق في النفقة من الزوج، ولكن إذا كانت الزوجة قادرة مادياً، تقتسم نفقتها بينهما بشرط موافقة الزوجة على ذلك.

هل يحظر القانون تعدُّد الزوجات؟
يسمح قانون الأحوال الشخصية الاتحادي بتعدُّد الزوجات المشروط بالحصول على إذن قضائي من المحكمة. وشروط تعدُّد الزوجات أكثر صرامة في قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته لإقليم كردستان العراق.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟
تنص المادة 57 من قانون الأحوال الشخصية الاتحادي على أنه في حالات الطلاق، توكل إلى الأم حضانة أولادها حتى سن العاشرة، ويتحمل الأب نفقتهم وقد يكون له سلطة اتخاذ قرار بشأن تعليم الطفل وتربيته. ويمكن تمديد فترة الحضانة حتى سن الخامسة عشرة إذا كانت مصلحة المحضون تقتضي ذلك، ويكون له بعد ذلك حق الاختيار في الإقامة مع من يشاء من والديه. وتنص المادة 5 من قانون الأحوال الشخصية الاتحادي في إقليم كردستان العراق على أن الأم تعتبر ولياً إذا كان الأب متوفياً أو غائباً وكانت حاضنة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟
تنص المادة 102 من القانون المدني على أن الأب هو الولي الشرعي.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟
لا تتمتع النساء بحقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة. وتنص المادتان 23 و25 من قانون الأحوال الشخصية الاتحادي على أن الزوجة قد تفقد نفقتها في حال امتناعها عن الانتقال للإقامة مع الزوج أو السفر معه بدون عذر شرعي.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة؟
لا توجد قيود على المرأة في اختيار المهنة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟
لا يتضمن قانون الأحوال الشخصية الاتحادي أي حكم يقيد وصول المرأة إلى ممتلكاتها و/أو الممتلكات المسجلة باسمها، بما في ذلك عند الطلاق. وتتمتع المرأة بكامل الأهلية والصلاحية في إدارة الممتلكات والوصول إليها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟
بموجب قانون الأحوال الشخصية الاتحادي، للمرأة الحق في الميراث ولكنها تحصل، في كثير من الحالات، على أقل من الرجل. وتحصل البنات على نصف حصة الأبناء.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟
أُعيد العمل بمحاكم الأسرة بموجب البيان رقم 9 لسنة 2021 القاضي بتشكيل محكمة تحقيق ومحكمة جنح مختصة بالنظر بقضايا العنف الأسري إضافة الى أعمالها، ويكون مقرها في مركز كل منطقة استئنافية، ولكن لا يوجد نص يضمن حقوقاً متساوية للرجال والنساء في هذه المحاكم.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟
يمكّن قانون الجنسية رقم 26 لسنة 2006 المرأة من نقل جنسيتها إلى أطفالها المولودين في العراق على غرار الرجل. ومع ذلك، تطبّق أحكام خاصة إذا ولد طفل خارج العراق لأب مجهول أو عديم الجنسية. ويجوز لمن ولد من أم عراقية وأب مجهول أو لا جنسية له أن يتقدم بطلب للحصول على الجنسية العراقية في غضون سنة من بلوغه سن الرشد، بشرط أن يكون مقيماً في العراق وقت تقديم الطلب.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟
للمرأة العراقية منح الجنسية لزوجها تبعاً لشرط الإقامة لمدة لا تقل عن عشر سنوات واستمرار هذه العلاقة، وذلك بطلب يقدم الى وزير الداخلية وحسب المادة 7 من قانون الجنسية آنفاً.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
تنص المادة 7 من قانون الصحة العامة على أن تقدم وزارة الصحة الخدمات المتعلقة بصحة الأم والطفل، بما في ذلك إجراء الفحوص الطبية للمتقدمين للزواج، وللمرأة خلال الحمل والولادة، وللطفل للتأكد من نموه. ويركز القانون على المتزوجين ولا يؤمّن ضمانات للنساء غير المتزوجات.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
بحسب السياسة الصحية الوطنية العراقية 2014-2023 والاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2021-2022)، تهيئ سُبُل الوصول لهذا الحقوق والإفادة منها من خلال الآليات المؤسسية التابعة لوزارة الصحة.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
تم اعتماد الكتيب السريري الخاص بتقديم الرعاية الصحية إلى النساء المعرّضات للعنف الأسري والعنف الجنسي. وينظِم هذا الكتيب تناول وسائل منع الحمل الطارئة.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟
لم يتطرق القانون إلى عمليات الإجهاض الآمن التي تتم في الحالات التي تهدد حياة المرأة الحامل وصحتها، لكن الضوابط التي أصدرتها وزارة الصحة العراقية بموجب العدد (77260) الصادر في عام 2018 قد أباحت الإجهاض في بعض الحالات العلاجية، وذلك بناء على قرار لجنة مختصّة في المستشفيات الحكومية.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
لا يوجد قانون أو لائحة تعالج الإجهاض أو خدمات ما بعد الإجهاض.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟
بموجب المادة 9 من قانون الصحة العامة رقم 89 لسنة 1981، تهدف الصحة المدرسية إلى

توفير بيئة صحية مناسبة للدارسة، وتقديم خدمات صحية وقائية للأطفال والتلامذة والطلبة والعاملين معهم، وتضمين الجوانب الصحية والبيئية في المناهج الدراسية من خلال العملية التربوية. لكنّ هذه المادة لا تنص على التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية بجميع مكوناته.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا توجد أي قيود قانونية او إجرائية تمنع أو تقيّد ممارسة هذا الحق أو الوصول إليه، فهو متاح في المؤسسات الصحية العامة والخاصة. والعراق من بين البلدان التي وضعت سياسات ذات صلة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك خطط بشأن الفحص الذاتي للفيروس والاستجابة له. فضلاً عن ذلك، يُحال المتقدمون بطلب عقد الزواج، قبل المصادقة عليه من محاكم الأحوال الشخصية، إلى المؤسسات الصحية المختصة للتأكد من مدى سلامتهم من الأمراض السارية والمعدية، ومن ضمنها فيروس نقص المناعة البشرية.

وفي عام 2024، أقرّ العراق القانون رقم 3 المتعلق بتعويض مرضى العوز المناعي (الإيدز)، الذي ينصّ على منح تعويض بقيمة مائة مليون دينار إلى كل من أصيب بمرض العوز المناعي.